



مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ISSN

٢٠٧٠٩٨٣٨ (مطبوع) ٣٠٠١٧٦٧٧ (إلكتروني)

العدد الاول/ المجلد السابع عشر

تاريخ النشر

٢٠٢٥ / ٩ / ٢٠

الشكلية في الأوراق التجارية وفق التشريع الفلسطيني (دراسة مقارنة)

**Formalities in Commercial Papers according to Palestinian
Legislation (A Comparative Study)**

إيهاب محمود كميل

كلية القانون/ الجامعة العربية الامريكية/ فلسطين

الشكلية، الأوراق التجارية، مشروع قانون التجارة الفلسطيني، قانون التجارة الأردني

Formal Requirements, Commercial Documents, Palestinian Draft Commercial Law, Jordanian Commercial Law



Abstract

This research addresses formal requirements in commercial documents under Palestinian legislation, comparing it to Jordanian legislation. The study aims to clarify the precision and clarity of legal provisions concerning the formal conditions of commercial documents and the consequences of their violation. The researcher employed a comparative analytical methodology to examine and compare legal texts in Palestinian and Jordanian legislation while referencing legal doctrine and interpreting relevant provisions. The findings reveal that the Palestinian Draft Commercial Law adopts a stricter approach to formal requirements, enhancing trust and protecting rights. However, this rigidity may pose additional barriers to daily transactions—conversely, the Jordanian Commercial Law No. (12) of 1966 demonstrates greater flexibility in addressing minor formal errors, facilitating the circulation of commercial papers but potentially increasing the risk of legal disputes. Both legislations safeguard the rights of bona fide holders, though differences in the specifics of liabilities exist. The researcher recommends reviewing the Palestinian Draft Commercial Law to strike a balance between rights protection and practical considerations, amending legal provisions to avoid ambiguities in terminology, and introducing greater flexibility for handling minor issues that do not affect the substance of obligations. Furthermore, the study suggests incorporating legal provisions for issuing blank commercial papers and subsequently completing their details, along with

conducting additional comparative studies between Palestinian legislation and other jurisdictions to adopt global best practices in regulating commercial papers.

الملخص

تناول هذا البحث موضوع الشكلية في الأوراق التجارية وفق مشروع قانون التجارة الفلسطيني، مقارنةً بإياه مع قانون التجارة الأردني رقم ١٢ لسنة ١٩٦٦ الساري المفعول في الضفة الغربية، حيث هدف إلى توضيح مدى دقة ووضوح النصوص القانونية المتعلقة بالشروط الشكلية للأوراق التجارية وأثر الإخلال بها، واعتمد الباحث المنهج التحليلي المقارن في سبل ذلك، مع دراسة الفقه القانوني. وأظهرت النتائج بأن مشروع قانون التجارة الفلسطيني يتسم بصرامة أكبر في الالتزام بالشكلية، مما يعزز الثقة ويحمي الحقوق، لكنه قد يفرض عوائق إضافية على التعاملات اليومية، بينما يُظهر قانون التجارة الأردني رقم (١٢) لسنة ١٩٦٦ م مرونة أكبر في معالجة الأخطاء الطفيفة بالشروط الشكلية، مما يسهل تداول الأوراق التجارية لكنه قد يفتح مجالاً للنزاعات القانونية، كما يحمي كل منهم حقوق الحامل حسن النية مع وجود تفاوت في تفاصيل المسؤوليات بينهما. وأوصى الباحث بمراجعة مشروع القانون ليحقق التوازن بين حماية الحقوق ومتطلبات الواقع العملي، وتعديل النصوص القانونية في مشروع قانون التجارة الفلسطيني لتجنب الالتباس في المصطلحات، ومنح مرونة أكبر للتعامل مع الحالات البسيطة التي لا تؤثر على جوهر الالتزام، ووضع نصوص قانونية تعالج إصدار الأوراق التجارية على بياض واستكمال بياناتها لاحقاً، ومراجعة مشروع القانون التجاري الفلسطيني ليحقق التوازن بين حماية الحقوق ومتطلبات الواقع العملي، وإجراء دراسات مقارنة إضافية بين التشريعات الفلسطينية والدول الأخرى لتبني أفضل الممارسات العالمية في تنظيم الأوراق التجارية.

المقدمة

تعد الأوراق التجارية من أبرز الأدوات القانونية التي تلعب دوراً محورياً في تسهيل العمليات التجارية وتيسيرها، إذ تتميز بقدرتها على اختزال المعاملات المالية في محررات مكتوبة تضمن الثقة والوضوح

بين الأطراف المتعاقدة، ونظراً لأهميتها البالغة في دعم الاستقرار الاقتصادي وتوفير وسائل دفع وائتمان فعالة، حرصت التشريعات المختلفة على وضع قواعد صارمة تنظم الشكلية التي يجب أن تتوافر في هذه الأوراق. وعلى الرغم من التنظيم التفصيلي الذي أقره القانون التجاري الأردني للأوراق التجارية، إلا أنه لم يُقدّم تعريفاً صريحاً لهذه الأوراق، مفضلاً ترك مهمة التعريف للفقه والقضاء؛ تجنباً لما قد ينجم عن التدخل التشريعي من جمود وعدم المرونة. وقد اجتهد الفقه في وضع تعريف يتسم بالمرونة ليعكس أبرز خصائص الأوراق التجارية ووظائفها، إذ عرّفها البعض بأنها: محرر مكتوب وفق شكل قانوني محدد، يتضمن التزاماً بدفع مبلغ مالي معين، ويستحق الوفاء به عند الاطلاع أو في تاريخ معين أو قابل للتعيين، وقابل للتداول بالطرق التجارية، ويقبله العرف كأداة للوفاء تقوم مقام النقود في المعاملات (العكيلي، ١٩٩٣، ص ١). وبهذا تُعتبر الأوراق التجارية تصرفاً قانونياً إرادياً يمتاز بطابع شكلي محدد، حيث تنشأ هذه الأوراق بإرادة منفردة من الساحب بمجرد توقيعه عليها، مما يضيف عليها صفة التصرف الإرادي. ومع ذلك، فإن هذا التصرف لا يكتمل إلا بتوافر شروط موضوعية وأخرى شكلية، وقد أولت التشريعات التي نظمت الأوراق التجارية اهتمامها للشروط الشكلية فقط، تاركة تنظيم الشروط الموضوعية للقواعد العامة المتعلقة بإبرام الالتزامات وفقاً لأحكام القانون المدني (كريم، ١٩٩٧، ص ٣١). وبهذا تتطلب القوانين المنظمة للأوراق التجارية وجوب توافر معايير شكلية محددة، بحيث تكون صكوكاً مكتوبة تتضمن حداً أدنى من البيانات الإلزامية التي حددها المشرع، وقد وضع القانون قوالب قانونية موحدة تلزم الأطراف بصياغة الأوراق التجارية وفقاً لها، وتختلف متطلبات الشكلية تبعاً لنوع الورقة التجارية، سواء كانت كمبيالة، أو سنداً لأمر، أو شيكاً (العكاشي، ٢٠٢٠، ص ٤٤). وفي هذا الصدد، تُعدّ الشكلية من أهم خصائص الأوراق التجارية، حيث يقوم الالتزام المصرفي على ورقة ذات شكل محدد تتضمن بيانات معينة نص عليها القانون. وقد حرص المشرع على وضع تصميم محدد لشكل الورقة بهدف توضيح طبيعة الالتزام المثبت فيها وتحديد مضمونه بدقة، سواء من حيث أطرافه، قيمته، أو موعد استحقاقه، يأتي ذلك في إطار تعزيز قدرة الورقة التجارية على أداء وظائفها الاقتصادية المتمثلة في

تحقيق أغراض الوفاء والائتمان (كريم، ١٩٩٧، ص ٣١). وعليه، يركّز هذا البحث على موضوع الشكلية في الأوراق التجارية وفق مشروع قانون التجارة الفلسطيني، مقارنةً بإياه بالتشريع الأردني، ومعرفة أثر هذه الأحكام على ضمان استقرار التعاملات التجارية.

إشكالية البحث : أولى مشروع قانون التجارة الفلسطيني الأوراق التجارية أهمية بالغة، ومع ذلك تبرز إشكالية الشكلية في الأوراق التجارية، حيث يُشترط توفر عناصر وشروط شكلية محددة لصحة هذه الأوراق وسريان آثارها القانونية، وتتمحور الإشكالية الأساسية لهذا البحث حول مدى وضوح ودقة النصوص القانونية الفلسطينية المتعلقة بالشكلية في الأوراق التجارية، ومدى انسجامها مع التشريع الأردني المقارن، فضلاً عن التحديات التي قد تنشأ عند تطبيق هذه النصوص في الواقع العملي. وتتلخص إشكالية البحث في سؤال البحث الرئيس: ما مدى كفاية وفعالية التنظيم القانوني للشكلية في الأوراق التجارية، والأثر المترتب على الإخلال بها في ضوء مشروع القانون التجاري الفلسطيني مقارنة بالتشريع الأردني؟

أسئلة البحث

وتتضمن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

١. ما هي العناصر والشروط الشكلية التي يتطلبها مشروع قانون التجارة الفلسطيني لصحة

الأوراق التجارية؟

٢. كيف عالج مشروع قانون التجارة الفلسطيني حالات الإخلال بهذه الشروط، وما هي الآثار

القانونية المترتبة عليها؟

٣. إلى أي مدى تتفق الأحكام الواردة في مشروع القانون التجاري الفلسطيني مع تلك الموجودة

في التشريع الأردني المقارن؟

٤. هل يتطلب القانون قيام الساحب بالتوقيع على السند فقط أم يتطلب أن يكتب إسمه بشكل

كامل وصريح بالإضافة الى التوقيع؟

٥. ما هي أبرز التحديات العملية التي تواجه تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالشكلية في

الأوراق التجارية في فلسطين؟

أهداف البحث

١. تحديد العناصر والشروط الشكلية للأوراق التجارية في مشروع القانون التجاري الفلسطيني من خلال تحليل النصوص القانونية ذات الصلة وتوضيح مدى وضوحها ودقتها.
٢. تقييم معالجة مشروع قانون التجارة الفلسطيني لحالات الإخلال بالشروط الشكلية لفهم الآثار القانونية المترتبة على عدم الالتزام بها.
٣. إجراء مقارنة بين مشروع القانون التجاري الفلسطيني والتشريع الأردني لتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف فيما يتعلق بالشكلية في الأوراق التجارية لتحسين الإطار القانوني الفلسطيني.
٤. تحليل التحديات العملية التي تواجه تطبيق النصوص القانونية الفلسطينية.
٥. تقديم توصيات لتعزيز التنظيم القانوني للأوراق التجارية في فلسطين بما يساهم في ضمان تطبيق أكثر فعالية وعدالة للأوراق التجارية في الممارسات العملية.

أهمية البحث: وتكمن أهمية البحث من الناحيتين العلمية والعملية؛ حيث يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة على المستوى العلمي، كونه يشكل محاولة متواضعة لإثراء البحث العلمي في مجال الأوراق التجارية وتقديم إضافة إلى المكتبة القانونية في فلسطين؛ نظراً لندرة الدراسات القانونية الفلسطينية التي تناولت محل هذه الدراسة. أما من الناحية العملية تتمثل في دور الشكلية في جعل الورقة التجارية صحيحة من الناحية القانونية، وأهمية ذلك في حماية حقوق الأطراف المستفيدين، لكثرة تعامل الآخرين بالأوراق التجارية، فهذا الموضوع محل تنظيم قانوني من قبل قانون التجارة رقم (١٢) لسنة ١٩٦٦م، وهو أيضاً محل تنظيم قانوني من قبل مشروع قانون التجارة الفلسطيني.

حدود البحث: يقتصر موضوع البحث على الشكلية في الأوراق التجارية وفق مشروع قانون التجارة الفلسطيني، كما يقتصر التحليل المقارن على قانون التجارة رقم (١٢) لسنة ١٩٦٦م. منهج البحث: لمعالجة الإشكالية الرئيسية والإجابة على مجموعة التساؤلات الفرعية للبحث، يتم تناول هذا البحث من خلال اتباع المنهج التحليلي المقارن لنصوص قانون التجارة رقم (١٢) لسنة ١٩٦٦م، ونصوص مشروع قانون التجارة الفلسطيني رقم (٢) لسنة (٢٠١٤).

خطة الدراسة : من خلال اتباع التقسيم الثنائي تم تقسيم البحث الى مبحثين رئيسيين، المبحث الأول يتناول الشروط الشكلية في الأوراق التجارية، والمبحث الثاني يتناول جزاء الإخلال بالشروط الشكلية في الأوراق التجارية.

المبحث الأول: الشروط الشكلية في الأوراق التجارية: تُعتبر الشكلية أحد الأسس الجوهرية التي يستند إليها قانون الصرف، حيث لا يُعتمد بالالتزام الصرفي لدفع مبلغ نقدي معين إلا إذا تم تفرغ في صيغة شكلية محددة، ويستلزم ذلك أن تكون الورقة التجارية مكتوبة في محرر مكتمل يتضمن الحد الأدنى من البيانات الإلزامية التي ينص عليها القانون، وفي حال تخلف أي من هذه البيانات، تفقد الورقة صفتها التجارية (محمد، ٢٠١٦، ص ٣١٢٦-٣١٢٧). وتبرز أهمية هذه الشروط الشكلية في ضمان وضوح الالتزام الوارد في الورقة التجارية وتحديد مضمونه بدقة، بما يحقق مبدأ الكفاية الذاتية، حيث تكون الورقة



التجارية بمفردها دليلاً كافياً لإثبات الالتزام الثابت فيها، دون الحاجة إلى الرجوع إلى أي مستندات أخرى (سامي، ٢٠١١، ص ١٤). ويتناول هذا المبحث الشروط الشكلية في الأوراق التجارية من حيث ضرورة الكتابة في الأوراق التجارية في المطلب الأول، والبيانات التي تتضمنها الأوراق التجارية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: ضرورة الكتابة في الأوراق التجارية : يُشترط أن تكتب الأوراق التجارية في محررات^(١)، وأن تتضمن بيانات معينة، وتُعد الكتابة الوسيلة الأساسية للتحقق من استيفاء البيانات اللازمة في الورقة التجارية، حيث لا ينشأ الالتزام الصرفي في ذمة الساحب بدفع مبلغ معين من النقود إلا إذا تم التعبير عنه من خلال محرر مكتوب، وبما أن الكتابة تُعد شرطاً أساسياً لإنشاء هذا الالتزام، فإنها تمثل الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها إثبات وجود الورقة التجارية، وعليه، لا يُعتمد بأي وسيلة أخرى غير الكتابة لإثبات هذا النوع من الالتزام (العكيلي، ١٩٩٣، ص ٦٥). وطالما أن الورقة التجارية قد تجسدت في شكل محرر مكتوب، فإن الوسيلة التي كُتبت بها تصبح مسألة ثانوية، سواء أكانت الكتابة بخط يد الساحب، أو بخط شخص آخر نيابة عنه، أو باستخدام وسيلة تقنية كآلة كاتبة أو غيرها، ويبقى العنصر الجوهرى في هذا السياق هو أن يتولى الساحب وضع توقيعه على الورقة التجارية، إذ يمثل التوقيع الركن الأساسي لإضفاء الحجية القانونية على الالتزام الصرفي (أحمد، ٢٠١٠، ص ٣٨). وغالباً ما تُحرر الأوراق التجارية في شكل محرر عرفي؛ نظراً لما تتميز به المعاملات التجارية من بساطة وسرعة تتنافى مع متطلبات الرسمية من وقت وتكاليف، ومع ذلك لا يوجد ما يمنع قانوناً إصدار الورقة التجارية في شكل محرر رسمي، على الرغم من ندرة ذلك في التطبيق العملي، وقد تقتضي الضرورة اللجوء إلى الرسمية في بعض الحالات الخاصة، كأن تتضمن الورقة التجارية إنشاء رهن رسمي لضمان الوفاء بالحق الثابت فيها، حيث تتطلب هذه الحالة درجة أعلى من التوثيق لضمان حماية الحقوق المرتبطة بها (العكيلي، ١٩٩٣، ص ٦٦). ومع أن الأوراق التجارية تصرفاً قانونياً شكلياً إلا أنه لا يُشترط كتابة الورقة بلغة معينة، فيجوز للساحب أن يستعمل اللغة التي يعرفها شرط أن تكون هذه اللغة معروفة وغير محظورة في بلد المسحوب عليه، ولا أهمية للمادة التي تكتب بها الورقة التجارية فقد يتم كتابتها بقلم رصاص، أو الحبر الجاف أو السائل، إلا أنه يفضل الحبر السائل لأنه لا يتقطع ويتغلغل في أجزاء الورقة، كما أن كتابة الورقة بقلم رصاص يجعلها عرضة لتلاعب من خلال المحو والتزوير (كريم، ١٩٩٧، ص ٣٨، ٤٨). ويمكن كتابة الورقة التجارية خاصة سند الأمر وسند السحب على ورق أو قماش، وقد حكم في النمسا بصحة سند السحب المكتوب على

علبة سجائر (سامي، ٨ . ٢٠، ص٤٨). وبالنسبة للشيك فقد جرى العمل على أن تسلم البنوك عملائها دفاتر شيكات تحتوي على عدد معين من الأوراق المطبوعة ذات أرقام متسلسلة ينقصها بعض البيانات مثل اسم المستفيد، تاريخ الاستحقاق، والمبلغ، ولأجل سحب الشيك يتم ملئ هذه البيانات (كريم، ١٩٩٧، ص٣٨). كما ألزمت بعض القوانين البنوك التي تزود عملائها بدفاتر شيكات أن تذكر اسم العميل على كل ورقة، حيث نصت الفقرة (١) المادة (٢٧٦) من قانون التجارة الأردني رقم (١٢) لسنة ١٩٦٦م على أنه: "على كل مصرف لديه مقابل وفاء، وسلم إلى دائنه دفتر شيكات بيضاء للدفع بموجبها من خزائنه أن يكتب على كل صحيفة منه اسم الشخص الذي تسلم إليه". فالمشرع لم يشترط كتابة رقم الحساب على كل شيك ولكن العادة درجت أن تضع البنوك على كل ورقة بالإضافة إلى اسم العميل رقم حسابه. والسؤال الذي يُثار هنا: هل يلزم الساحب بتحرير الشيك على النماذج البنكية المطبوعة المسلمة إليه أم يستطيع تحرير الشيك على ورقة عادية؟ للإجابة على هذا السؤال نقول بأن هناك خلافا بهذا الخصوص. فقانون التجارة الأردني رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦م والساري المفعول في الضفة الغربية، لا يشترط أن تكون كتابة الشيك على النماذج البنكية المطبوعة، فالشيك يكون صحيحاً إذا توافرت فيه الشروط والبيانات التي نص عليها القانون، بغض النظر عما إذا كان من الشيكات التي توزعها البنوك على عملائها أو من النماذج المطبوعة التي تباع في المكتبات، أو كان مكتوب على ورقة عادية موقعة من الساحب^٢ (كريم، ١٩٩٧، ص٤٩). أما مشروع قانون التجارة الفلسطيني فقد اشترط أن تكون كتابة الشيك على النماذج البنكية المطبوعة، حيث نصت المادة (٨ . ٥) من المشروع على: "الشيك الصادر في فلسطين والمستحق الوفاء فيها، لا يجوز سحبه إلا على مصرف^٣. والصك المسحوب في صورة شيك على غير مصرف أو المحرر على غير نماذج المصرف المسحوب عليه لا يعتبر شيكاً". وقد أحسن مشروع قانون التجارة الفلسطيني صنعاً باشتراطه أن يتم تحرير بيانات الشيك على نموذج مُعد خصيصاً لهذا الغرض يُسلم من البنك إلى العميل، لأن هذا الإجراء يُعزز الحماية القانونية للشيك ويضفي عليه مزيداً من الثقة لدى المستفيد، لما يتيح النموذج المعتمد من ضبط ودقة في استيفاء البيانات، الأمر الذي

يَحْدُ من احتمالات التزوير أو النزاع بشأن صحة الشيك ومطابقته للشروط الشكلية اللازمة. وفي واقع الأمر، إنَّ ما يجري العمل به في الضفة الغربية أن البنوك تشترط على عملائها عند تزويدهم بدفاتر شيكات أن يتم السحب من هذه الدفاتر فقط، وأن البنك لن يقبل الشيكات الخطية. والهدف من هذا الاشتراط هو حسن تنظيم العمل في البنوك، خاصة أن استعمال هذه الدفاتر يساعد في التقليل من الشيكات المرتجعة لأسباب فنية، واستعمال هذه الدفاتر يساعد أيضاً في استبعاد واحتمال العبث بالشيكات (كريم، ١٩٩٧، ص ٥١). وإذا وجد مثل هذا الشرط بين الساحب والبنك، ورغم ذلك قام الساحب بتحرير شيكات من أوراق عادية مخالفاً بذلك الاتفاق، فهل يجوز للبنك المسحوب عليه الامتناع عن دفع قيمة الشيك لهذا السبب؟ تطبيقاً للقاعدة التي تقضي بأن آثار العقد ينحصر نطاقها على أطراف هذا العقد ولا تنصرف إلى الغير، فإن الاتفاق المبرم بين البنك والعميل، والمتعلق بضرورة تحرير الشيكات على النماذج التي يخصصها البنك لهذا الغرض، يُعدّ اتفاقاً صحيحاً وملزماً للأطراف المتعاقدة ولا ينطوي عليه مخالفة قانونية، وبالتالي يحق للبنك الامتناع عن صرف قيمة الشيكات التي يحررها العميل نفسه إذا لم تُكتب على النماذج المقررة. ومع ذلك، فإن نطاق هذا الاتفاق يظل مقصوراً على طرفيه ولا يسري في مواجهة الغير الذي لم يكن طرفاً فيه، فإذا قام العميل بتحرير شيك على ورقة عادية وسلمه للغير، فإن امتناع البنك عن الوفاء بقيمة الشيك بناءً على الاتفاق مع العميل يُعدّ غير مشروع؛ نظراً لأن البنك لا يستطيع أن يحتج بهذا الاتفاق في مواجهة الغير (العكيلي، ١٩٩٣، ص ٣٢٨).

المطلب الثاني: البيانات التي تتضمنها الأوراق التجارية : من أجل تحقيق الغاية من الأوراق التجارية كوسيلة للتداول وضمان الحقوق، يلزم أن تتضمن الأوراق التجارية بيانات محددة تُكسبها القوة القانونية وتُميزها عن غيرها من المستندات، وتُحدد هذه البيانات بموجب القوانين المنظمة للأوراق التجارية لضمان الوضوح وتعزيز الثقة في التعاملات. لذا، فإن دراسة البيانات التي يجب أن تتضمنها الأوراق التجارية تُعدّ مسألة بالغة الأهمية لفهم نطاقها القانوني وتحديد آثارها في العلاقات التجارية.

وعليه، تُمثّل الورقة التجارية تصرفاً قانونياً يكتسب قوته الإلزامية بمجرد توقيع الساحب عليها، مما يجعله مُلزماً بالوفاء بقيمتها عند استحقاقها (محمد، ٢٠١٦، ص ٣١٢). ومع ذلك، فإن نفاذ هذا التصرف وصحته مشروطان بتضمينه مجموعة من البيانات التي نص عليها المشرع على نحو إلزامي، والمعروفة بالبيانات الإلزامية، وإلى جانب هذه البيانات، درج التعامل العملي على إضافة بيانات اختيارية تهدف إلى تيسير المعاملات أو تحقيق مصالح معينة للأطراف، و بناءً على ذلك، يتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين: يُخصّص الفرع الأول لبحث البيانات الإلزامية في الورقة التجارية، بينما يتناول الفرع الثاني البيانات الاختيارية.

الفرع الأول: البيانات الإلزامية في الأوراق التجارية : تختلف البيانات الإلزامية في الورقة التجارية حسب نوعها ما إذا كانت تعتبر سند سحب، أو سند لأمر أو شيك (ملاوي وعبد الحي والراوي، ٢٠١٧، ص ٩). ولتوضيح هذه البيانات سوف نأخذ سند السحب كنموذج باعتباره الشريعة العامة لباقي الأوراق التجارية وإذا وجد اختلاف سيتم الإشارة إليه. لقد بيّن قانون التجارة الأردني في المادة (١٢٤) البيانات الإلزامية التي يجب توافرها في سند السحب والتي تقابلها المادة (٤١) من مشروع قانون التجارة الفلسطيني، وهذه البيانات هي: ^(٥)

أولاً: كلمة بوليصة أو سفتجة أو سند سحب: لضمان تحديد طبيعة الورقة التجارية ونوعها، وللتأكد من أن المُوَقَّع على الورقة لديه فهم كامل لطبيعة التصرف القانوني الذي يقوم به وأهمية الالتزام الناتج عن توقيعه، يتم اتباع مجموعة من المعايير والإجراءات (التكروري، ٢٠١٩، ص ٤٣). اشترط المشرّع ضرورة

تضمنين السند التجاري كلمة "سند سحب" أو "بوليصة" أو "سفتجة" في متنه، باعتبارها دلالة قانونية على طبيعته كأداة تداول ووفاء، ويُعدّ ذكر هذه العبارة في السند بمثابة إقرار ضمني بتداول الورقة التجارية عن طريق التظهير، دون الحاجة إلى إدراج شرط "الأمر" صراحة. غير أن السند لا يفقد قابليته للتداول بالتظهير إلا إذا تضمنت صياغة السند نصاً صريحاً من الساحب ينص على "ليس لأمر" أو أي عبارة أخرى تحمل ذات المعنى القانوني. وعليه، فإن ورود هذه العبارة أو ما شابهها يُعدّ قيداً قانونياً يقيّد تداول السند بالتظهير، ويمنح الورقة التجارية طبيعة تختلف عن طبيعتها الأصلية كأداة قابلة للتداول (العكيلي، ١٩٩٣، ص ٢٣٦). ومن الجدير ذكره، أن قانون التجارة الأردني قد استعمل كلمة سند سحب، أو بوليصة أو سفتجة للدلالة على هذه الورقة التجارية، بينما مشروع قانون التجارة الفلسطيني استعمل كلمة كمبيالة للدلالة على هذه الورقة. وينطبق على الشيك ما ينطبق على سند السحب^١ ولكن بدل من كلمة سند سحب يذكر كلمة شيك، أما سند الأمر فإنه يُذكر فيه شرط الأمر أو عبارة سند لأمر أو كمبيالة (سامي، ٢٠٠٨، ص ٢٣٦).

ثانياً: أمر غير معلق على شرط بأداء قدر معين من النقود : وجاء مشروع قانون التجارة الفلسطيني بهذا في المادة (٦/٥٠٢) كالتالي: "أمر غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود، مكتوباً بالحروف والأرقام"، وما يقابلها المادة (١٢٥/ب) والمادة (٢٢٨/ب) من قانون التجارة الأردني. وبالتالي يجب أن يشتمل سند السحب والشيك على أمر من الساحب إلى المسحوب عليه بدفع مبلغاً معيناً من النقود، ويجوز استعمال أيّة عبارة تفيد هذا المعنى (العكيلي، ١٩٩٣، ص ٢١٦)، وذلك بخلاف سند الأمر الذي يتضمن تعهد بالوفاء، ويجب أن يكون الأمر والتعهد مطلقاً غير معلق على شرط كان يربط الوفاء بتنفيذ اتفاق ما. أما محل الالتزام في السند فلا يمكن أن يكون إلّا مبلغاً معيناً من النقود ويذكر بالحروف والأرقام، وإذا وجد اختلاف بين الأرقام والحروف فعندها نطبق نص المادة (١٢٩) من قانون التجارة الأردني والتي تنص "إذا كتب مبلغ سند السحب بالأرقام والحروف فالعبرة عند الاختلاف بالمكتوب بالأحرف"، كل ذلك يهدف إلى تسهيل تداول الورقة التجارية بالسرعة التي تتطلبها المعاملات التجارية.

ثالثاً: اسم المسحوب عليه (اسم من يلزمه الأداء)^٧

المسحوب عليه يُعدّ الطرف الملزم قانوناً بأداء قيمة الورقة التجارية عند حلول أجل الاستحقاق، ويُناط بالساحب واجب تعيين المسحوب عليه بصورة دقيقة وواضحة، بحيث تكون كافية لتحديد هويته على نحو يزيل أي لبس أو غموض، بهدف تمكين المستفيد من التعرف بسهولة على المسحوب عليه ومطالبته بأداء قيمة الورقة التجارية عند الاستحقاق، وعليه، يُعتبر أي نقص أو غموض في تعيين المسحوب عليه إخلالاً بالشكلية القانونية اللازمة، مما قد يؤثر على حقوق المستفيد ويُعقّد عملية المطالبة (العكيلي، ١٩٩٣، ص ٧٢).

والجدير بالذكر، قد يكون المسحوب عليه في سند السحب شخصاً طبيعياً أو معنوياً، ويجوز أن يكون الساحب هو نفسه المسحوب عليه، ويجوز أيضاً ذكر أسماء عدة أشخاص في سند السحب كمسحوب عليهم ولا يشترط التعاقب في مطالبته (سامي، ٨ . ٢٠، ص ٥٦).

أما بالنسبة إلى الشيك، فلا يجوز أن يكون الساحب هو نفسه المسحوب عليه إلا في حالة واحدة وهي أن يكون الشيك مسحوب من المركز الرئيسي للبنك على فرع له، وبشرط ألا يكون الشيك لحامله، أي غير قابل للتداول بين الأفراد.^٨

رابعاً: تاريخ الاستحقاق : يجب أن يتضمن سند السحب تاريخ الاستحقاق وهو الوقت الذي يجب فيه على المسحوب عليه أن يدفع قيمته للمستفيد. وأجاز المشرع الأردني في المادة (١٦٤) من قانون التجارة الأردني أن يحدد تاريخ الاستحقاق بإحدى الطرق التالية: لدى الاطلاع، أو بعد مضي مدة معينة من الاطلاع، أو بعد مضي مدة معينة من تاريخ الإنشاء، أو في يوم معين. وإذا لم يُحدد تاريخ استحقاق سند السحب، يُعد مستحق الوفاء عند الاطلاع، ويجوز للمستفيد تقديمه في أي وقت للمسحوب عليه للمطالبة بالوفاء فوراً، أما إذا تضمن السند شرط الوفاء بعد مدة معينة من الاطلاع، فيتعين تقديمه للاطلاع خلال سنة من تاريخ إنشائه، ما لم يتفق على خلاف ذلك، ويُشترط هذا التقديم لبدء احتساب المدة المحددة في السند (أحمد، ٢٠١٠، ص ٦٤)، ولتحديد التاريخ أهمية كبيرة حيث بموجبه يتعين

للمستفيد الوقت الذي يحق له المطالبة بقيمة سند السحب، كما يبدأ من هذا التاريخ مدة تقادم الدعوى الناشئة عن سند السحب (الكيلاني، ١٩٩٤، ص ٣٦).

وبالنسبة لسند الأمر فإنه يسري عليه ما يسري على سند السحب بخصوص تاريخ الاستحقاق، أما الشيك فلا يوجد به تاريخ استحقاق لأنه دائماً مستحق الأداء لدى الاطلاع بوصفه أداة وفاء وليس ائتمان، وذلك وفقاً لقانون التجارة الأردني رقم (١٢) لسنة ١٩٦٦م، ومشروع قانون التجارة الفلسطيني. إلا أن الشيك في الوقت الحالي لا يقوم فقط بوظيفة الوفاء وإنما أيضاً يقوم بوظيفة الائتمان، وذلك بسبب الأمر العسكري الإسرائيلي رقم (٨٨٩) لسنة ١٩٨١م^١، والتعديل الموجود في الأمر العسكري لا يعني بأنه سمح أن يحمل الشيك تاريخ إصدار وتاريخ الوفاء، لأن الشيك لا يحمل وفق القانون إلا تاريخ واحد هو تاريخ الإصدار، ولكن التعديل سمح للساحب أن يضع على الشيك تاريخاً للإصدار لاحقاً لتاريخ الإصدار الفعلي، على أساس أن نية الساحب اتجهت إلى إصدار الشيك في هذا التاريخ وليس في تاريخ تحرير الشيك الفعلي، ويكون بذلك قد جعل من الشيك أداة ائتمان وليس أداة وفاء فقط^٢ (عبد الباقي، ٢٠٢٢، ص ٣٨١). وقد جاء هذا التعديل بسبب حاجة عملية اعتاد عليها الأشخاص المتعاملون بالشيكات، وخاصة في المعاملات التجارية، حيث أن الساحب عند تحرير الشيك يمكن ألا يكون قد وفر مقابل الوفاء لدى البنك المسحوب عليه، ولكنه يتوقع أن يكون هذا المقابل موجوداً في تاريخ لاحق، فيضع هذا التاريخ اللاحق على الشيك كتاريخ لإصداره، ويوفر مقابل الوفاء لدى البنك المسحوب عليه قبل حلوله (التكروري، ٢٠١٩، ص ٣٦).

خامساً: تاريخ إنشاء سند السحب ومكان إنشائه: يُعدّ تاريخ إنشاء سند السحب ذا أهمية جوهرية في العديد من السياقات القانونية والمالية؛ فمن خلاله يُمكن التحقق من أهلية الساحب عند توقيعه على السند، بالإضافة إلى تحديد ما إذا كان السند قد أُصدر خلال فترة الرتبة السابقة على شهر الإفلاس، مما يتيح ترتيب الأولويات القانونية والمالية المتعلقة بالسند، كما أن لهذا التاريخ دوراً محورياً في ترتيب حقوق حملة السندات، لا سيما في الحالات التي تصدر فيها عدة سندات ولا تكون الأموال المتاحة كافية

للفداء بها جميعاً؛ إذ يُمنح حامل السند الأسبق تاريخاً الأولوية على غيره، كما أن تاريخ إنشاء السند يُستخدم لتحديد تاريخ الاستحقاق، خصوصاً إذا كان استحقاقه بعد مرور مدة زمنية معينة من تاريخ الاطلاع، مما يقتضي تقديم السند للفداء أو للقبول خلال سنة من تاريخ تحريره (أحمد، ٢٠١٠، ص ٥١). أما مكان الإنشاء فإن فائدته تظهر في حالة تنازع القوانين لمعرفة القانون الواجب التطبيق في تحديد شكل سند السحب (سامي، ٢٠٠٨، ص ٦٩)، والقاعدة العامة أن شكل الورقة التجارية يخضع لقانون الدولة التي حرر فيها (الشمري والموسوي، ٢٠١٥، ص ٦٨).

سادساً: مكان الأداء: من الضروري ذكر مكان الأداء في سند السحب؛ وذلك ليتمكن الحامل من الوصول إلى ذلك المكان ليطالب بقيمة سند السحب، وذكر هذا المكان له فائدة في معرفة المحكمة المختصة ولتحديد العملة التي يجب أن يدفع فيها سند السحب عند الالتباس (العكاشي، ٢٠٢٠، ص ٥٠).

سابعاً: اسم من يجب الأداء له أو لأمره (المستفيد) : وهو الشخص الذي يحرر سند السحب لصالحه، وآل دائن للحق الثابت فيه لذلك يجب تحديد اسمه وتعيينه بصورة لا تدع مجالاً للشك، ويمكن أن يكون المستفيد شخص طبيعياً أو معنوياً (العكيلي، ١٩٩٣، ص ٧٦).

وبهذا تم اشتراط ضرورة تضمين سند السحب اسم المستفيد الذي يجب الأداء لأمره، وذلك لتفادي المخاطر المرتبطة بفقدان أو سرقة السند. حيث يحظر إصدار سند السحب لحامله، كون هذا الشكل يُسهل تداوله بمجرد التسليم، مما يقتصر فيه الضمان على توقيع الساحب وحده، الذي يتحمل مسؤولية الوفاء بقيمة السند عند حلول ميعاد استحقاقه، أما في حال كان السند موجهاً لأمر شخص معين أو باسمه، فإنه يتضمن إلى جانب توقيع الساحب تواريخ المظهرين، الذين يُضمّنون مع الساحب للفداء بقيمة السند لصالح الحامل (سامي، ٢٠٠٨، ص ٦٩). وبذلك يُعزز هذا الاشتراط من الحماية القانونية للحقوق المالية المتعلقة بسند السحب، ويحد من المخاطر المرتبطة بتداوله. إن تحرير سند السحب باسم شخص معين دون أن يتضمن شرط "الأمر" لا يُفسّر على أنه إلغاء لشرط الأمر وفقاً لأحكام قانون التجارة الأردني، بل يظل الحق الثابت في السند قابلاً للانتقال عن طريق التظهير، حتى وإن لم يتضمن السند

نصاً صريحاً يشير إلى شرط الأمر (العكيلي، ١٩٩٣، ص ٢٣٦). بالتالي، فإن قابلية السند للتداول بطريق التظهير تظل قائمة كأصل عام، ما لم يُنص صراحة على خلاف ذلك، وهو ما يعكس التوجه التشريعي نحو تعزيز مرونة تداول الأوراق التجارية وضمان انسيابية انتقال الحقوق المرتبطة بها. أما إذا اشتمل السند على عبارة "ليس لأمر" أو ادفعوا "لفلان فقط دون غيره"، ففي هذه الحالة يكون الساحب قد حرم المستفيد من نقل سند السحب بطريق التظهير، فلا يستطيع أن يتنازل عن السند إلا عن طريق حوالة الحق المنصوص عليها في القانون المدني. وهذا ما نصت عليه المادة (٢/١٤١) من قانون التجارة الأردني: "وسند السحب الذي يدون فيه صاحبه عبارة ليس لأمر أو أية عبارة أخرى مماثلة يخضع تداوله لأحكام حوالة الحق المقررة في القانون المدني الأردني دون غيرها". كما إنه يمكن أن يعين المستفيد في سند السحب عن طريق ذكر صفته أو وظيفته، فيقال مثلاً ادفعوا سند السحب إلى عميد كلية الحقوق في الجامعة العربية الأمريكية وذلك لاعتبارات عملية، وللدلالة أن المستفيد الحقيقي من السند هو الشخص المعنوي وليس من يمثله (سامي، ٢٠٠٨، ص ٦٥). وفيما يتعلق بسند الأمر فإنه يسري عليه ما يسري على سند السحب، أما الشيك فإن المادة (٢٢٨) من قانون التجارة الأردني لم تتناول ذكر اسم المستفيد من البيانات اللازمة في الشيك^{١١}.

ثامناً: توقيع الساحب : تبدأ الحياة القانونية لسند السحب بمجرد أن يقوم الساحب بالتوقيع على السند، ويعتبر توقيع الساحب على السند تعبيراً عن إرادته بالالتزام في دفع قيمته إلى المستفيد عند تخلف المسحوب عليه عن دفع قيمتها في ميعاد الاستحقاق لذلك يجب أن يتضمن السند توقيع الساحب وأن يكون التوقيع واضحاً يدل على شخصيه من أصدر السند، والتوقيع عادة يكون بخط اليد ويجوز أن يكون بالختم أو بصمة الأصبع مع ذكر الأسم (العكاشي، ٢٠٢٠، ص ٥٠) وفي حالة التوقيع بالختم أو بصمة الأصبع يجب ان يسمع شاهدان على صاحب الختم أو البصمة بأنه وقع أمامهما عالماً بما وقع عليه (أحمد، ٢٠١٠، ص ٤١). ولم يحدد القانون المكان الذي يجب ان يوضع التوقيع فيه ولكن العادة درجت أن يوضع التوقيع أسفل السند ليؤكد موافقته على محتوياتها ويرى الباحث أن التوقيع يمكن أن يكون عبارة عن رموز حيث

أن قانون التجارة الأردني لم يضع ضوابط لهذا التوقيع ، الأمر الذي يؤدي حتماً إلى اللبس والتضليل، وبالمقابل نجد المادة ٤١١ من مشروع قانون التجارة الفلسطيني أشارت إلى أن يكون التوقيع على نحو مقروء، وكلمة مقروء عبارة عن كلمة فضفاضة، وبهذا الصدد يفضل أن يشترط كتابة إسم الساحب بشكل كامل و صريح كما هو في الوثائق الشخصية كالهوية الوطنية، وذلك حتى لا يكون هناك لبس أو تضليل وتسهيلاً لرجوع الحامل على الساحب.

الفرع الثاني: البيانات الاختيارية في الأوراق التجارية : يجوز أن تتضمن الورقة التجارية بيانات أخرى، ولكن هذه البيانات لا تكون إلزامية وإنما اختيارية، شريطة عدم تعارضها مع الطبيعة القانونية للورقة التجارية، وألا تتعارض مع النظام العام (الكيلاني، ١٩٩٤، ص٣٨). والبيانات الاختيارية التي جرى العمل على ذكرها في الورقة التجارية كثيرة ومن هذه البيانات على سبيل المثال، وبصورة موجزة ما يلي:

أولاً: شرط الدفع في محل مختار: وصورته أن يتم الاتفاق على أن يكون للبنك حرية الوفاء من أي فرع من فروع، وفي هذه الحالة فإن المستفيد له ميزة مراجعة أقرب فرع لهذا البنك بما يوفر عليه نفقات الانتقال إذا كان مكان المسحوب عليه في مكان بعيد، إلا أن هذا الشرط لا يمكن وضعه من قبل الساحب إلا بموافقة المسحوب عليه والحامل (الكيلاني، ١٩٩٤، ص٥١).

ثانياً: شرط وصول القيمة: أي بيان سبب تحرير الورقة التجارية (الكيلاني، ١٩٩٤، ص٥١): ثالثاً: شرط ليس لأمر: وإذا وجد مثل هذا الشرط فإن الورقة تكون غير قابلة للتداول، ومن هذه البيانات أيضاً شرط عدم الضمان والوفاء بعمله أجنبية معينة. في حقيقة الأمر، إنَّ البيانات الاختيارية لا يمكن حصرها، كما أن الإخلال بها لا يؤدي إلى بطلان الورقة التجارية. ولا بد من الإشارة إلى أن هناك بيانات ممنوعة في الأوراق التجارية، مثل تعليق الأداء في الورقة التجارية على شرط، وهناك بيانات ممنوعة في الشيك بشكل خاص، مثل اشتراط القبول في الشيك؛ لأن ذلك يدخل الشك لدى الحامل أن الشيك لن يدفع إلا بعد قبوله^{١٢}، وكذلك شرط تاريخ الاستحقاق، وكذلك شرط الفائدة على مبلغ الشيك؛ وذلك لأن الشيك دائماً أداة وفاء وليس ائتمان ومستحق الأداء لدى الاطلاع^{١٣}، إلا أن شرط الفائدة صحيح في سند السحب

وسند الأمر المستحق الأداء لدى الاطلاع أو بعد مضي مدة معينة من تاريخ التحرير كما جاء في نص المادة (١٢٨) من قانون التجارة الأردني، وما يقابلها المادة (٤١٥) من مشروع قانون التجارة الفلسطيني، وذلك لأن تاريخ الاستحقاق في هذه السندات يمكن معرفته بسهولة ولذلك يمكن حساب مبلغ الفائدة مقدماً وإضافته إلى أصل المبلغ.

المبحث الثاني: جزاء الاخلال بالشروط الشكلية في الأوراق التجارية: تستند الأوراق التجارية إلى نظام شكلي دقيق يلزم أطرافها بمراعاة مجموعة من الشروط والبيانات التي يحددها القانون لضمان استقرار المعاملات وحماية الأطراف المتداولة، فإن الإخلال بهذه الشروط الشكلية قد يترتب عليه آثار قانونية تختلف حسب طبيعة الإخلال وظروفه. وبهذا الصدد يجب أن تكتب الورقة التجارية في محرر، وأن يتضمن المحرر بيانات معينة، فإذا لم تكتب الورقة التجارية في محرر فإنها تكون باطلة (الكيلاني، ١٩٩٤، ص ٨٣)، وقد يترك الساحب ذكر بيان أو أكثر من البيانات الإلزامية التي حددها القانون ويختلف أثر الترك (العيب) بحسب طبيعة وأهمية البيان المتروك (نجم وسعيد، ٢٠١٩، ص ١٦٥)، فما أثر الترك على الورقة التجارية؟ وقد يتم ذكر بيان صوري أي بيان خلافاً للحقيقة، أو قد يتم التحريف في الورقة التجارية فما هو أثر ذلك على الورقة التجارية؟ للإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين الأول يبحث في أثر الترك في البيانات الإلزامية، والمطلب الثاني يركّز على أثر الصورية والتحريف في البيانات الإلزامية.

المطلب الأول: أثر الترك في البيانات الإلزامية: إذا كانت الورقة التجارية خالية من بعض البيانات الإلزامية، فإن الورقة تكون معيبة من الناحية الشكلية، ويختلف أثر هذا العيب حسب أهمية البيان المتروك، فإما أن تفقد الورقة التجارية لكل القيمة القانونية لها، وإما أن تتحول إلى سند عادي أو إلى ورقة تجارية أخرى، وإما أن تبقى الورقة صحيحة (فودة، ١٩٩٣، ص ٦٢). ولتوضيح ذلك سنأخذ سند السحب كنموذج لباقي الأوراق التجارية باعتباره الشريعة العامة لها وإذا وجد اختلاف ستم الإشارة إليه.

أولاً: بطلان الالتزام ذاته (أي فقدان الورقة كل قيمة قانونية لها)

هناك بيانات يترتب على تركها بطلان الالتزام الثابت في الورقة، وتجريد الورقة من أي أثر قانوني لها، وهذه البيانات هي:

١- توقيع الساحب: حيث يعبر الساحب بهذا التوقيع عن اتجاه إرادته إلى الالتزام الورقة التجارية، فلا التزام دون إرادة، وترك توقيع الساحب يعني تخلف إرادته في إنشاء الالتزام، ومن ثم لا وجود للالتزام قانوناً، وأكثر ما يمكن إعطاؤه للورقة في هذه الحالة هو إذا كانت الورقة مكتوبة بخط الساحب يمكن للقاضي أن يعتبرها مبدأً ثبوت بالكتابة على قيام التزام الساحب تجاه المستفيد، وبهذا يمكن تكملتها بالبيئة (الكيلاني، ١٩٩٤، ص ٨٤).

٢- مبلغ الورقة التجارية: يشترط القانون أن يكون لكل التزام محل موجود ومشروع، ولا التزام دون محل، ومبلغ الورقة التجارية دليل على وجود محل التزام الساحب، فعند تخلف محل الالتزام فإن الورقة التجارية تبطل (أحمد، ٢٠١٠، ص ٦٦).

٣- اسم المستفيد: وهذا البيان خاص بسند السحب وسند الأمر، ولكنه غير مطلوب في الشيك، حيث إذا ترك لا يترتب عليه بطلان الشيك لأنه يجوز أن يصدر الشيك ابتداءً لحامله، وباسم المستفيد يتم تحديد الشخص الذي يلتزم في مواجهته الساحب بوصفه الدائن بالحق الثابت في الورقة التجارية، وإذا تم ترك اسم المستفيد في سند السحب فلا يجوز أن يُفسَّر ذلك أن إرادة الساحب تتجه إلى إنشاء سند لحامله، لأن هذا النوع من السندات باطل في القانون (أحمد، ٢٠١٠، ص ٨٤).

ثانياً: تحول السند الباطل: إذا كان البيان المتروك غير توقيع الساحب ومبلغ السند واسم المستفيد، فلا يترتب على تركه إلا بطلان سند السحب كورقة تجارية خاضعة لأحكام قانون الصرف (العكيلي، ١٩٩٣، ص ٨٥).

وهذا ما نصت عليه المادة (١٢٥) من قانون التجارة الأردني بقولها: "السند الخالي من أحد البيانات المذكورة في المادة السابقة لا يعتبر سند سحب"^{١٤}، فالسند في هذا الغرض لا يتجرد من كل أثر قانوني بل يتحول إلى تصرف قانوني آخر متى اكتملت شروطه، وبهذا إذا كان الحق الثابت في السند موضوعه

شيء آخر غير النقود كالبضاعة مثلاً فإنه يبطل كورقة تجارية، وبالتالي لا يخضع لأحكام قانون الصرف ويصبح كسند عادي إن توافرت له شروط صحة السند العادي (فودة، ١٩٩٣، ص ٦٢).

وإذا جاء سند السحب خالي من اسم المسحوب عليه فإنه يبطل كسند سحب ويتحول إلى سند الأمر إذا توافرت جميع الشروط الشكلية لهذا السند، ومتى تحول سند السحب الخالي من اسم المسحوب عليه إلى سند لأمر صحيح، فإنه يخضع لأحكام قانون الصرف بوصفه سند لأمر وليس سند سحب (العكيلي، ١٩٩٣، ص ٨٥).

ثالثاً: بقاء سند السحب صحيح : وفقاً لقانون التجارة الأردني ومشروع قانون التجارة الفلسطيني، هنالك بعض البيانات إذا تخلفت في سند السحب، السند لأمر، أو الشيك لا يؤثر في صحتها أو قابليتها للتداول. فقد نصت المادة (١٢٥) من قانون التجارة الأردني والمادة (٤١١) من المشروع الفلسطيني على صحة سند السحب رغم غياب بيانات مثل تاريخ الاستحقاق، مكان الأداء، مكان الإنشاء، تاريخ الإنشاء، وكلمة سند سحب أو بوليصة أو سفتجة^{١٥}. وبالنسبة للسند لأمر، و أكدت المادة (٢٢٣) من القانون الأردني والمادة (٥٠٢) من مشروع التجارة الفلسطيني على بقاءه صحيحاً رغم نقص بعض البيانات التي أشارت إليها هذه المواد^{١٦}. أما الشيك، فقد أوضحت المادة (٢٢٩) من القانون الأردني والمادة (٥٠٧) من مشروع التجارة الفلسطيني أن غياب بعض البيانات لا يخل بصحته كما حددتها نصوص هذه المواد، ويعكس هذا النهج مرونة تشريعية تهدف إلى تعزيز استقرار المعاملات التجارية.

ويمكن اعتبار هذه الحالات استثناء من مبدأ البطلان، إذ يفترض القانون اتجاه إرادة الأشخاص في السند إلى الاستعاضة عن البين المتروك من بيانات أخرى مذكورة في السند نفسه، بمعنى إن ترك هذه البيانات لا يغير من طبيعة السند كورقة تجارية تخضع لقانون الصرف (العكيلي، ١٩٩٣، ص ٨٥).

١- خلو السند من تاريخ الاستحقاق: إذا خلا سند السحب من تاريخ الاستحقاق فإنه يكون مستحق الأداء لدى الاطلاع عليه، وسند السحب الذي يشتمل على مواعيد استحقاق متعاقبة يكون كورقه تجارية ويصبح

ورقة عادية تخضع لحكم القواعد العامة لأن هذا يعيق تداول السند، وكذلك الحال بالنسبة لسند الأمر،

أما الشيك فلا يوجد به تاريخ استحقاق لأنه مستحق الأداء لدى الاطلاع دائماً (سامي، ٢٠٠٨، ص ٧٣).

٢- خلو السند من مكان الأداء: وإذا خلا سند السحب من مكان الأداء فالمكان الذي يُذكر بجانب اسم المسحوب عليه يعد مكاناً وموطناً للمسحوب عليه في نفس الوقت. وإذا لم يذكر هذا المكان بجانب اسم المسحوب عليه أو في أي موضوع آخر من سند السحب فيعد مكان عمل المسحوب عليه أو محل إقامته مكاناً للأداء، أما سند الأمر فإذا كان خالي من مكان الأداء فالمكان الذي يذكر بجانب اسم المحرر يعد مكان للدفع، وإذا لم يوجد مكان الأداء بجانب اسم المحرر أو في أي موضع آخر من السند لأمر فيعتبر مكان عمل المحرر أو مكان إقامته مكاناً للأداء^{١٧}.

وبالنسبة للشيك إذا لم يذكر مكان الأداء يكون المكان الذي يذكر بجانب اسم المسحوب عليه يعد مكاناً للدفع، فإذا ذكرت عدة أمكنة بجانب المسحوب عليه يكون الشيك مستحق الأداء في أول محل مبين فيه، وإذا خلا من ذكر هذا البيان تماماً كان واجب الأداء في المكان الذي يقع فيه المحل الرئيسي للمسحوب عليه^{١٨}.

٣- خلو السند من مكان الإنشاء: إذا كان سند السحب خالي من مكان الإنشاء فيعتبر بالمكان المعين بجانب اسم الساحب باعتباره مكان إنشاء، وإذا لم يذكر مكان ساحبه فيعتبر مكان إنشائه في المكان الذي وقع فيه الساحب السند فعلاً^{١٩} وكذلك الحال بالنسبة لسند الأمر^{٢٠}.

أما الشيك فإذا خلا من مكان الإنشاء، فإنه يعد مُنشئاً في المكان المبين بجانب اسم الساحب وإلا يُعتبر مكان تسليمه للمستفيد هو مكان الإنشاء، وذلك وفق نص المادة (٧.٥/ب) من مشروع قانون التجارة الفلسطيني والتي تبين أنه إذا كان الشيك خالي من بيان مكان إنشائه اعتبر أنه أنشئ في موطن الساحب.

٤- خلو السند من تاريخ الإنشاء: إذا كان سند السحب خالي من تاريخ الإنشاء فيعتبر التاريخ الحقيقي الذي تم فيه تسليم السند للمستفيد أو الحامل هو تاريخ إنشائه، وكذلك الحال بالنسبة لسند الأمر.

أما الشيك، فإذا خلا من تاريخ الإنشاء أو ورد فيه بطريقة تعيق تحديده، كذكر عدة تواريخ دون وضوح، فإنه لا يُعد شيكاً يخضع لأحكام الأوراق التجارية، ويعود ذلك إلى الأهمية الجوهرية لتاريخ الإنشاء، إذ يُعدّ هذا التاريخ أساسياً لتحديد ما إذا كان للساحب، في تاريخ إصدار الشيك، مقابل وفاء قائم لدى المسحوب عليه أم لا^{٢١}.

هـ- خلو السند من كلمة سند سحب أو سفتجة أو بوليصة: إذا لم يتضمن السند ذكر عبارة "سند سحب" أو "سفتجة" أو "بوليصة"، وكان النص المستخلص من مضمونه يفيد أنه سند سحب، فإنه يُعتبر كذلك ولا يُعد باطلاً كورقة تجارية، وينطبق ذات الحكم على سند الأمر، حيث إذا خلا من ذكر عبارة "سند لأمر" وكان مضمون النص يشير بوضوح إلى أنه سند لأمر، فإنه يُعتبر كذلك ولا يفقد صفته كورقة تجارية. كما يسري ذات المبدأ على الشيك؛ إذ إنه إذا خلا النص من ذكر كلمة "شيك"، ولكن مضمونه يُستدل منه على أنه شيكاً، فإنه يُعد كذلك دون أن يؤثر ذلك على صحة الورقة كأداة تجارية^{٢٢}. يجدر التنويه إلى أن الساحب عند إصدار الورقة التجارية، قد يكتفي بوضع توقيع فقط، أي إصدار الورقة على بياض، ومن ثم يسلمها إلى المستفيد الذي يتولى استكمال بياناتها، مثل المبلغ، واسم المستفيد، وتاريخ الإنشاء، وتاريخ الاستحقاق، ومكان الإنشاء، وغيرها من البيانات، وتُعد هذه الورقة صحيحة قانوناً إذا تم استكمال بياناتها قبل تقديمها إلى المسحوب عليه^{٢٣} (لموسخ، ٣ . ٢٠، ص ٤٢، ٥٦). وفي حال قام المستفيد بملء بيانات تخالف ما تم الاتفاق عليه، كإضافة مبلغ أكبر من المبلغ المتفق عليه، فإن ذلك لا يؤثر على حقوق الحامل حسن النية، تطبيقاً لمبدأ تطهير الدفع وقواعد المسؤولية التقصيرية. يُعد الساحب مسؤولاً عن خطئه عند توقيع ورقة على بياض، إذ كان عليه أن يتوقع احتمال ملء الورقة ببيانات تخالف الاتفاق، في هذه الحالة، لا يبقى للساحب سوى الرجوع على المستفيد الذي قام بملء البيانات المخالفة (سامي، ٨ . ٢٠، ص ٧٧). والجدير بالذكر أن قانون التجارة الأردني رقم (١٢) لسنة ١٩٦٦، وكذلك مشروع قانون التجارة الفلسطيني، لم يتطرقا لمعالجة هذه الحالة^{٢٤}.

المطلب الثاني: أثر الصورية والتحريف في البيانات الإلزامية: تمثل دقة وصحة البيانات الإلزامية التي تتضمنها الأوراق التجارية جوهر الالتزامات والحقوق التي ترتبها. ومع ذلك، قد تتعرض هذه البيانات في بعض الأحيان إلى الصورية أو التحريف، مما يثير تساؤلات جدية حول أثر ذلك على صحة الالتزامات الناشئة عن الورقة التجارية ومدى حماية الأطراف المتعاقدة والغير، وبهذا يتناول المطلب الحالي أثر الصورية والتحريف في البيانات الإلزامية للأوراق التجارية، باعتبار أن هذه الظواهر قد تؤدي إلى زعزعة الثقة في التعاملات التجارية، وتنعكس على استقرار المعاملات الاقتصادية، ويتم من خلال هذا المطلب تحليل كيفية تأثير الصورية والتحريف على التزامات الأطراف المتعاقدة، واستكشاف الأطر القانونية التي تكفل تصحيح الأوضاع وضمان حماية الحقوق.

الفرع الأول: أثر الصورية في البيانات الإلزامية : الصورية في البيانات تمثل إدراج بيانات غير مطابقة للحقيقة في الأوراق التجارية، وتقع الصورية في اسم الساحب أو صفته، أو في تاريخ إنشاء السند، أو مبلغ السند (الكيلاني، ١٩٩٤، ص٤٧). وتتحقق الصورية في اسم الساحب إذا وُقِّعت الورقة التجارية باستخدام اسم شخص آخر دون علمه أو موافقته، بقصد الاستفادة من ائتمانه، أو باستخدام اسم شخص وهمي لا وجود له، وفي كلتا الحالتين، يُعتبر التزام الساحب باطلاً لانتهاء إرادة الالتزام، حيث لا ينشأ الالتزام القانوني إلا بإرادة. ومع ذلك، فإن بطلان التزام الساحب لا يؤثر على صحة التزامات باقي الموقعين على الورقة التجارية، تطبيقاً لمبدأ استقلال التوقيعات (العكيلي، ١٩٩٣، ص٥).

وبهذا نصت المادة (١٣٠) من قانون التجارة الأردني على أنه: إذا حمل سند السحب توقيعات أشخاص لا تتوفر فيهم أهلية الالتزام به أو توقيعات مزورة أو توقيعات أشخاص وهميين أو توقيعات لا تلزم لأي سبب آخر الأشخاص الذين وقعوا السند أو الذين وُقِّعَ باسمهم، فذلك لا يحول دون صحة التزام موقعيه الآخرين". وينسجم هذا النص مع أحكام المادة (٤١٦) من مشروع قانون التجارة الفلسطيني، ويُطبق هذا الحكم بشكل مماثل على سند الأمر والشيك، حيث يُعاملان بذات الأحكام القانونية المقررة لسند السحب.

أما الصورية في الصفة تتحقق، إذا ادعى الساحب صفة ليست له بقصد زيادة ائتمانه وتسهيل تداول الورقة التجارية، كما لو ادعى أنه تاجر أو صيرفي على خلاف الحقيقة، فإن ذلك لا يؤثر في صحة السند ولا يترتب على هذه الصورية بطلان الالتزام الصرفي (يونس، ٢٠٠٥، ٨٢). و الصورية في التاريخ فإنها تتحقق بذكر تاريخ إنشاء السند مخالف للتاريخ الذي حرر فيه السند فعلياً بقصد إخفاء نقص أهلية من وقع السند، فعندها يكون من حق الموقع على الورقة التمسك بالصورية تجاه كل حامل ولو كان الحامل حسن النية لأن الموقع أولى بالرعاية (الكيلاني، ١٩٩٤، ص٤٧)، ولأن الدفع بنقص الأهلية لا يظهره التظهير (العكيلي، ١٩٩٣، ص٥). وأما صورية المبلغ تكون بذكر مبلغ أكثر أو أقل من المبلغ المتفق عليه، كأن يكون السند قد سحب على أثر صفقة بيع، ولا أثر لهذه الصورية على السند حيث يبقى محتفظ بصفته كسند لاستكمال الشكل القانوني، كل ما هناك يكون التزام الموقعين عليها بدفع المبلغ المذكور فيها دون غيره في علاقتهم بالحامل حسن النية، أما المستفيد الأول فيجوز له مطالبة الساحب بباقي الثمن في حالة ذكر مبلغ أقل من الثمن في السند بموجب دعوى عادية (يونس، ٢٠٠٥، ٨٥). وفي كل حالات الصورية باستثناء الصورية التي تخفي انعدام أو نقص أهلية الساحب أو تزوير توقيعه لا يحق للمدين التمسك بالصورية تجاه الحامل حسن النية تطبيقاً للقواعد العامة (أحمد، ٢٠١٠، ص٧٣). ويُفترض قانوناً أن البيانات الواردة في الورقة التجارية صحيحة وحقيقية إلى أن يتم إثبات العكس، ويكون إثبات صورية هذه البيانات بكافة وسائل الإثبات، بما في ذلك البيئة والقرائن، رغم أن السند مكتوب. ويُستثنى ذلك من قاعدة حصر إثبات ما يخالف الكتابة بالكتابة، التي تسري في المعاملات المدنية دون التجارية. ويُعزى هذا الاستثناء إلى عدم قدرة الغير، بخلاف أطراف السند، على الحصول على مستندات مكتوبة للإثبات. فضلاً عن أن الصورية قد تكون وسيلة لإخفاء غش أو للتحايل على القانون، مما يجيز كشفها وإثباتها بأي وسيلة إثبات قانونية (فودة، ١٩٩٣، ص٦٤).

الفرع الثاني: أثر التحريف في البيانات الإلزامية: يقصد بالتحريف هو قيام أحد الموقعين على الورقة التجارية سند السحب بإجراء تغيير في أو بعض البيانات الإلزامية في الورقة التجارية سند السحب،

فالتحريف يقع على ورقة تجارية موجودة، أي بعد أن يتم إصدارها كزيادة مبلغ الورقة أو تأخير تاريخ الاستحقاق (أحمد، ٢٠١٠، ص ٧٣)، كما لو كتب مبلغ الورقة بالأرقام فقط، وكان (١٠٠٠) دينار أردني، ثم أضاف المظهر إلى المبلغ صفراً بحيث أصبح المبلغ (١٠٠٠٠) دينار أردني وتم تداولها بعد تحريفها.

ومثال التحريف أيضاً أن تكون الورقة مستحقة الوفاء في ٦ تموز فقام أحد الموقعين عليها بإضافة رقم ١ إلى يسار يوم الاستحقاق بحيث أصبح ميعاد الاستحقاق ١٦ تموز بدلاً من ٦ تموز (يونس، ٢٠٠٥، ص ٨٥).

وفي واقع الأمر، يعدّ التحريف تزويراً من الناحية الجنائية، إلا أنه من الناحية المدنية يُنظم وفق المادة (٢١٣) من قانون التجارة الأردني، التي نصت على أنه: "إذا وقع تحريف في متن السند التزم الذين وقعوه فيما بعد بمقتضى متنه المحرف، أما الموقعون السابقون فملزمون بمقتضى متنه الأصلي" (العكيلي، ١٩٩٣، ص ٩٦). ويقابل ذلك ما ورد في المادة (٤٩٦) من مشروع قانون التجارة الفلسطيني، التي تقرر أن الموقعين اللاحقين لتحريف الكمبيالة يلتزمون بما ورد في المتن المحرف، بينما يبقى الموقعون السابقون ملتزمين بما ورد في المتن الأصلي. وتنطبق الأحكام ذاتها على سند الأمر، والشيك وفقاً لنص المادة (٢١٣) من قانون التجارة الأردني، والتي تقابلها المادة (٥٦٠) من مشروع قانون التجارة الفلسطيني. ووفقاً للنصوص القانونية المذكورة آنفاً، فإن السند المحرّف لا يُعد باطلاً، وإنما يتحدد التزام الموقعين بناءً على توقيت توقيعهم، فالموقعون السابقون على التحريف يلتزمون فقط بما ورد في السند قبل وقوع التحريف، حتى وإن كان الحامل حسن النية، ما لم يثبت تعاون أحدهم أو علمه بالتحريف قبل أو أثناء توقيعهم على السند، وهو ما يقع على عاتق الحامل لإثباته، أما الموقعون اللاحقون للتحريف، فإن التزامهم ينصرف إلى ما ورد في المتن المحرّف، باعتبار أن رضاهم بالالتزام قد انعقد على هذا المتن بعد تحريفه^{٢٠}، ويراعى أن الموقع الذي أجرى التحريف يلتزم بما ورد في المتن الأصلي حتى لا يستفيد من فعله الضار. وهذا التنظيم للوصول إلى استقرار المعاملات وانسجاماً مع مبدأ الشكلية ومبدأ استقلال التوقيع، وهما من الركائز الأساسية في قانون الأوراق التجارية، ويُفترض أصلاً أن الورقة التجارية خالية من التحريف، ويقع عبء إثبات وجود التحريف على من يدّعيه (أحمد، ٢٠١٠، ص ٦٤).

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة تبين مدى أهمية التوازن بين تحقيق مبدأ الشكلية كأساس لاستقرار المعاملات التجارية وبين مراعاة مرونة التطبيق العملي، فمشروع قانون التجارة الفلسطيني يميل إلى التشدد في تنظيم الشكلية، مما يعزز حماية الحقوق لكنه قد يسبب إشكاليات عملية في حالات الإخلال الطفيف. أما التشريع الأردني، فيُظهر مرونة أكبر، مما يسهل العمليات التجارية ولكنه قد يترك مجالاً أكبر للنزاعات بشأن التفسير القانوني لبعض الحالات، كما أن كلا التشريعين يحمي الحامل حسن النية، لكن مشروع قانون التجارة الفلسطيني كان أكثر وضوحاً في تفاصيل المسؤوليات، مما يقلل احتمالات الالتباس القانوني. وتشدد المشروع في الالتزام بالشكلية، وهذا يعكس توجهها نحو تعزيز الحماية القانونية، وهو أمر ضروري لضمان الحقوق وتحقيق الثقة في المعاملات التجارية. ومع ذلك، فإن بعض المواد في مشروع قانون التجارة الفلسطيني تتطلب مراجعة دقيقة لضمان ملاءمتها للواقع العملي وتجنب الجمود التشريعي الذي قد يعيق المرونة اللازمة في بيئة الأعمال الحديثة. كما أن مقارنة المشروع مع قانون التجارة الأردني أظهر تبايناً في منهجية معالجة الإخلال بالشروط الشكلية، مما يدعو إلى تبني آليات قانونية أكثر وضوحاً واتساقاً مع تطور الأعمال التجارية.

النتائج

١. يهدف مشروع قانون التجارة الفلسطيني إلى توحيد وتنظيم التشريعات المتعلقة بالأوراق التجارية لتحقيق استقرار المعاملات التجارية وتوفير بيئة قانونية واضحة. ويعد الالتزام بالشكلية من المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها التشريع لضمان الوضوح والثقة في الالتزامات المثبتة بالأوراق التجارية. يشدد مشروع قانون التجارة الفلسطيني على أن تكون الورقة التجارية كافية بذاتها للدلالة على مضمون الحق المثبت فيها، بحيث يمكن التعرف على طبيعة الالتزام وأطرافه وقيّمته دون الرجوع إلى مستندات إضافية.

٢. أظهر البحث أن مشروع قانون التجارة الفلسطيني يتسم بصرامة أكبر في الالتزام بالشكلية مقارنة بالتشريع الأردني، حيث يضيق الاستثناءات على مبدأ بطلان الورقة التجارية في حال ترك بعض البيانات الإلزامية. في المقابل، يمنح التشريع الأردني مرونة أكبر للتعامل مع الأوراق التجارية التي تفتقر إلى بعض البيانات، مما يقلل من احتمالية بطلانها ويُسهّل تداولها. ورغم أن التشدد الفلسطيني يعزز الثقة بالمستندات التجارية ويحمي الحقوق، فإنه قد يفرض عوائق إضافية على التعاملات اليومية ويزيد من مخاطر البطلان بسبب الأخطاء الطفيفة.

٣. يُعالج مشروع قانون التجارة الفلسطيني الصورية والتحريف في البيانات الإلزامية بشكل صارم، حيث يضمن حماية الموقعين السابقين من التحريف، بينما يلزم الموقعين اللاحقين بالبيانات المعدلة. ويهدف هذا النهج إلى الحد من استغلال الأوراق التجارية بشكل غير قانوني، مما يعزز النزاهة في المعاملات التجارية.

٤. يمثل استخدام مشروع قانون التجارة الفلسطيني لمصطلح "كمبيالة" للإشارة إلى "سند السحب" خروجًا عن العرف التجاري والمصرفي المستقر، مما قد يسبب التباسًا قانونيًا وعمليًا. ومن جهة أخرى، يشترط المشروع كتابة الشيكات على نماذج بنكية مطبوعة، مما يحد من احتمالات التزوير ويعزز الحماية القانونية، رغم تأثيره السلبي المحتمل على مرونة التعاملات العملية.

٥. يعكس مبدأ استقلال التوقيعات في كل من مشروع قانون التجارة الفلسطيني والتشريع الأردني حماية الحقوق الفردية لكل موقع على الورقة التجارية. ومع ذلك، يوفر المشروع حماية أكبر للموقعين السابقين في حال وجود تحريف. يُعد هذا النهج أداة فعالة لتعزيز الثقة بين الأطراف المتعاملة، لكنه قد يتسبب في تعقيدات إضافية.

٦. لم يتطرق أي من المشروع أو قانون التجارة الأردني إلى معالجة بعض القضايا التي تظهر في الممارسات العملية، مثل إصدار الأوراق التجارية على بياض أو ملء بيانات مخالفة للاتفاق. يمثل

هذا النقص تحدياً في التوافق بين النصوص التشريعية والواقع العملي، مما يبرز الحاجة إلى تطوير حلول تشريعية لهذه الحالات.

٧. يجمع مشروع قانون التجارة الفلسطيني بين الحماية القانونية الصارمة والالتزام بالتفاصيل الشكلية للأوراق التجارية. ورغم أن هذا يعزز الثقة ويحمي الحقوق، فإنه قد يزيد من تعقيد العمليات التجارية اليومية. وفي المقابل، يمنح التشريع الأردني مرونة أكبر، مما يسهل التعاملات لكنه قد يعرض حقوق الأطراف لمزيد من المخاطر.

التوصيات

١. ضرورة تعديل النصوص القانونية في مشروع قانون التجارة الفلسطيني لتجنب التداخل والالتباس في المصطلحات، مع الإبقاء على الأسماء والمصطلحات المستقرة مثل "سند السحب" بدلاً من استبدالها بـ "كمبيالة"، بما يتماشى مع العرف التجاري والمصرفي في فلسطين، حتى لا يكون اللبس والغموض من سمات القانون.

٢. مراجعة القواعد المتعلقة بالشروط الشكلية في مشروع قانون التجارة الفلسطيني لمنح مرونة أكبر في الحالات التي لا تؤثر على جوهر الالتزام، مثل غياب بعض البيانات الإلزامية، لتجنب بطلان الورقة التجارية في حال الأخطاء الطفيفة، ووضع بدائل لمعالجة هذه الحالات دون التأثير على استقرار المعاملات التجارية.

٣. الإبقاء على اشتراط الكتابة على نماذج بنكية مطبوعة للشيكات.

٤. يفضل أن يشترط كتابة إسم الساحب بشكل كامل و صريح كما هو في الوثائق الشخصية كالهوية الوطنية الى جانب التوقيع، وذلك حتى لا يكون هناك لبس او تضليل وتسهيلاً لرجوع الحامل على الساحب.

٥. وضع نصوص قانونية صريحة في مشروع قانون التجارة الفلسطيني لمعالجة حالة إصدار الأوراق التجارية على بياض واستكمال بياناتها لاحقاً بما يحفظ حقوق الأطراف كافة.

٦. تحقيق توازن بين حماية الحقوق من خلال التشدد في تطبيق مبدأ الشكلية، وبين متطلبات الواقع العملي الذي قد يتطلب قدرًا من المرونة في الحالات الاستثنائية.
٧. إشراك الجهات المصرفية والتجارية والقانونية في صياغة ومراجعة التشريعات ذات الصلة لضمان توافقها مع الواقع العملي ومتطلبات السوق.
٨. إجراء دراسات مقارنة إضافية بين التشريعات الفلسطينية والدول الأخرى لتبني أفضل الممارسات العالمية في تنظيم الأوراق التجارية.
٩. التركيز في الدراسات والبحوث القانونية المتعلقة بالأوراق التجارية على بيان أثر الثورة المعلوماتية على الشكلية في الأوراق التجارية.

المصادر والمراجع

المصادر

قانون التجارة الأردني رقم (١٢) لسنة ١٩٦٦م، الصادر بتاريخ ٨ / ٣ / ١٩٦٦م، والمنشور بالجريدة الرسمية، العدد ١٩١، ص ٤٧٢ بتاريخ ٣ / ٣ / ١٩٦٦م.

مشروع قانون التجارة الفلسطيني رقم (٢) لسنة ٢٠١٤م.

المراجع

الكتب:

- أحمد، ع. (٢٠١٠). *الأوراق التجارية*. المنصورة [مصر]: دار الفكر والقانون.
- التكروري، ع. (٢٠١٩). *الوجيز في شرح القانون التجاري*. ج٣، طه، الأكاديمية الفلسطينية.
- سامي، ف. (٢٠٠٨). *شرح القانون التجاري الأوراق التجارية*. ج٢، عمّان [الأردن]: دار الثقافة.
- سامي، ف. (٢٠١١). *الأوراق التجارية في قانون دولة الإمارات العربية المتحدة*. عمّان [الأردن]: دار إثراء للنشر والتوزيع.

العكيلي، ع. (١٩٩٣). *الأوراق التجارية في القانون التجاري الأردني واتفاقيات جنيف الموحدة*. عمّان

[الأردن]: دار مجدلوي للنشر والتوزيع.

كريم، ز. (١٩٩٧). *النظام القانوني للشيك- دراسة فقهية قضائية مقارنة*. عمّان [الأردن]: دار الثقافة

للنشر والتوزيع.

الكيلاني، م. (١٩٩٤). *القانون التجاري الأوراق التجارية - دراسة مقارنة*. عمّان [الأردن]: دار وائل للطباعة

والنشر والتوزيع.

الشواربي، ع. (١٩٩٣). *القانون التجاري: الأوراق التجارية: الكمبيالة، السند الإذني، السند لحامله، الشيك*

في ضوء الفقه و القضاء. الإسكندرية [مصر]: منشأة المعارف.

فودة، ع. (١٩٩٣). *الأوراق التجارية على ضوء الفقه و قضاء النقض: الكمبيالة و السند الإذني*. الإسكندرية

[مصر]: دار الفكر الجامعي.

ملكوي، ب. وعبد الحي، ع. والراوي، م. (٢٠١٧). *شرح الأوراق التجارية في قانون المعاملات التجارية*

الاتحادي الإماراتي. ط ١، الشارقة [الإمارات العربية المتحدة]: جامعة الشارقة

يونس، ع. (٢٠٠٥). *الأوراق التجارية*. بيروت [لبنان]: المكتبة القانونية.

رسائل الماجستير

لموسخ، م. (٢٠٠٣). *ضرورة تدعيم الحماية الجنائية للشيك*. [رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر- بسكرة]

الجزائر.

البحوث القانونية:

عبد الباقي، م. (٢٠٢٢). *طبيعة الشيك الجزائية في الضفة الغربية وفقاً للأمرين العسكريين رقم ٨٨٩ و*

٨٩ لسنة ١٩٨١. *مجلة/الحقوق*، (٤)، ٣٨١ - ٤٢٠.

العكاشي، ح. (٢٠٢٠). *الشكلية في الأوراق التجارية في القانون الأردني والقانون العراقي*. *مجلة*

التطوير العلمي للدراسات والبحوث، (١)، ٣٩ - ٥٥.

الشمري، إ. والموسوي، ن. (٢٠١٥). المفهوم القانوني للصك الالكتروني. *مجلة المحقق الحلي للعلوم*

القانونية والسياسية، ٧ (٣)، ٥٦٢ - ٥٨٦.

نجم، ع. وسعيد، ح. (٢٠١٩). الشروط الشكلية للصك. *مجلة جامعة تكريت للحقوق*، ٣ (٢)، ١٦٥ - ١٨٥.

محمد، إ. (٢٠١٦). المعاملات المتعلقة بالأوراق التجارية بين الواقع العملي والفقه الإسلامي. *مجلة*

الدراسات العربية، ٣٣ (٦)، ٣١٠٧ - ٣١٧٤.

الأحكام والقرارات القضائية

حكم تمييز جزاء رقم ٧٧/١٦٣. محكمة التمييز الأردنية. *مجلة الحقوق*، ٢٠٢٢، ع ٤، ج ١، ص ٣٨٨

حكم تمييز جزاء رقم ١٩٧٢ / ٢١٦. محكمة التمييز الأردنية. *مجلة الحقوق*، ٢٠٢٢، ع ٤، ج ١، ص ٣٩٢

حكم تمييز جزاء رقم ٩٣/٢٣٠. محكمة التمييز الأردنية. *مجلة نقابة المحامين الأردنيين*، ١٩٩٤، ص ١٠٨

حكم تمييز جزاء رقم ٨٨/٢٥٨. محكمة التمييز الأردنية. *مجلة نقابة المحامين الأردنيين*، ١٩٩٠، ص ٣٢٨

حكم تمييز جزاء رقم ٧٥/٣٦. محكمة التمييز الأردنية. *مجلة نقابة المحامين الأردنيين*، ١٩٧٥، ص ١٠٢٤

حكم تمييز جزاء رقم ٧٢/٤٤. محكمة التمييز الأردنية. *مجلة نقابة المحامين الأردنيين*، ١٩٧٣، ص ٧٦

حكم تمييز جزاء رقم ٧٠/٦٧. محكمة التمييز الأردنية. *مجلة الحقوق*، ٢٠٢٢، ع ٤، ج ١، ص ٣٨٨

حكم رقم ١٩٩٨ / ٣١١. محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله بتاريخ ١١-١-١٩٩٩م. *مجلة الحقوق*، ٢٠٢٢،

ع ٤، ج ١، ص ٣٩١.

القضية ٢٠٢٠/٦٨٥. محكمة استئناف القدس المنعقدة في رام الله بتاريخ ١٤-١٠-٢٠٢٠. موسوعة

القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية (مقام)، تم استرجاعه بتاريخ ١٢ / ١٢ / ٢٠٢٤ على:

[/https://maqam.najah.edu/judgments/7413](https://maqam.najah.edu/judgments/7413)

القضية رقم 2023/311. المنعقدة في المحكمة العليا/ محكمة النقض برام الله بتاريخ ١٧-١-٢٠٢٤.

موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية (مقام)، تم استرجاعه بتاريخ ١٢/١٢/٢٠٢٤ على:

[/https://maqam.najah.edu/judgments/9233](https://maqam.najah.edu/judgments/9233)

نقض جزاء فلسطيني رقم ١٠٢٢/٢٠٠٨. محكمة النقض الفلسطينية. مجلة الحقوق، ٢٠٢٢، ع٤، ج١،

ص٣٨٣.

الهوامش

(١) انظر نص المادة (١٢٣) من قانون التجارة الأردني رقم (١٢) لسنة ١٩٦٦م، والتي أشارت إلى أنواع من الأوراق التجارية وبينت أن هذه الأوراق هي محركات مكتوبة وفق شرائط مذكورة في القانون.

(٢) قضت محكمة التمييز الأردنية في حكم تمييز جزاء رقم ٧٥/٣٦ (مجلة نقابة المحامين، ١٩٧٥، ص ١٠٢٤) بأن الورقة التي تستوفي شروط الشيك وفق المادة ٢٢٨ من قانون التجارة تحتفظ بقيمتها القانونية كشيك، حتى وإن كانت تشبه نماذج الكمبيالات المطبوعة، إذ لا يؤثر شكل الورقة أو تصميمها على طبيعتها القانونية طالما توافرت فيها الشروط اللازمة، (انظر أيضاً: تمييز جزاء رقم ٧٧/١٦٣ و تمييز جزاء ٧٧/٦٧).

(٣) قضت محكمة التمييز الأردنية (تمييز جزاء رقم ٩٣/٢٣٠) بأن فرض العقوبة على مصدر الشيك يتطلب استيفاء الصك لشروط الشيك القانونية، وأن خلوه من اسم البنك المسحوب عليه يُعد نقطة جوهرية، وإغفال محكمة الاستئناف معالجتها يعيب الحكم ويستوجب نقضه (مجلة نقابة المحامين، ١٩٩٤، ص ١٠١٨).

(٤) أكد حكم محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله رقم ٣١١ لسنة ١٩٩٨، أن الشيك يُعتبر عملاً قانونياً مجرداً ومنفصلاً عن العلاقة القانونية السابقة بين أطرافه، بحيث لا تؤثر العيوب أو البطلان في تلك العلاقة على المسؤولية الجزائية للساحب، ما دام الشيك خالياً من هذه العيوب في بياناته.

(٥) بالنسبة لسند الأمر انظر المادة (٢٢٢) من قانون التجارة الأردني والتي تقابلها المادة (٥٠٣) من مشروع قانون التجارة الفلسطيني، وبالنسبة للشيك انظر المادة (٢٢٨) من قانون التجارة الأردني والتي تقابلها المادة (٥٠٨) من مشروع قانون التجارة الفلسطيني.

(٦) أكدت محكمة التمييز الأردنية في حكمها (تمييز جزاء رقم ٨٨/٢٥٨) أن السند لا يُعتبر شيكاً إذا خلا من كلمة "شيك"، إلا إذا كان مظهره المتعارف عليه يدل على أنه شيك، وفقاً للمادة ٢٢٩ من قانون التجارة (مجلة نقابة المحامين الأردنيين، ١٩٩٠، ص ٣٢٨).

(٧) هذا البيان غير موجود في سند الأمر لأن هذا السند يتضمن علاقة بين طرفين هما الساحب (المحرر) والمستفيد. وهذا ما تضمنته المادة (٣/٢٣٤) من قانون التجارة الأردني رقم (١٢) لسنة ١٩٦٦م، والتي تنص: "ولا يجوز سحبه على الساحب نفسه إلا عندما يكون مسحوباً من مؤسسة على مؤسسة أخرى كلاتهما للساحب نفسه وبشرط أن لا يكون مستحق الوفاء لحامله"، وتقابلها المادة (٣/٥١١) من مشروع قانون التجارة الفلسطيني.

(٨) حيث نصت المادة رقم (٢) منه على أنه: "يمكن أن يكون التاريخ المبين في الشيك مؤخراً من تاريخ إصداره، ولكن شيكاً كهذا (الشيك المؤخر) لا يكون قابلاً للدفع ولا يمكن القبول به إلا في التاريخ المبين عليه".

(٩) قضت محكمة النقض الفلسطينية بـسريان الأوامر العسكرية الإسرائيلية مؤقتاً حتى إصدار قوانين بديلة (نقض جزاء فلسطيني رقم ١٠٢٢/٢٠٠٨).

(١٠) قضت محكمة التمييز الأردنية (تمييز جزاء أردني رقم ١٩٧٢/٢١٦) بأن الشيك الذي يخلو من أحد البيانات الإلزامية وفق المادة ٢٢٨ من قانون التجارة يفقد صفته كشيك، استناداً إلى المادة ٢٢٩ من القانون ذاته، ويعدّ في هذه الحالة سنداً عاديّاً.

(١١) قضت محكمة التمييز الأردنية (تمييز جزاء رقم ٧٢/٤٤) بأن الشيك يفقد صفته القانونية إذا عُلّق دفع المبلغ المحدد فيه على شرط، استناداً إلى المادة ٢٢٨ من قانون التجارة التي تشترط أن يكون الأمر بالدفع غير معلق على شرط (مجلة نقابة المحامين الأردنيين، ١٩٧٣، ص ٧٦٠).

(١٢) وهذا ما نصت عليه المادة (٢٣٥) من قانون التجارة الأردني رقم (١٢) لسنة ١٩٦٦م بأن: "كل اشتراط فائدة في الشيك يعتبر كأن لم يكن"، وتقابلها المادة (٥١٧) من مشروع قانون التجارة الفلسطيني.

^{١٤} وتقابلها المادة (٤١١) من مشروع قانون التجارة الفلسطيني والتي تنص على أن: "الصك الخالي من أمر البيانات المذكورة في المادة السابقة لا يعتبر كمبيالة..."

^{١٥} وهذا ما عملت به محكمة النقض الفلسطينية في القضية رقم 2023/311 المنعقدة في المحكمة العليا/محكمة النقض برام الله بتاريخ ١٧-٠١-٢٠٢٤، حيث تقدم أحد الأطراف بالطعن ضد حكم صادر عن محكمة استئناف الخليل في قضية مدنية تتعلق بكمبيالة بقيمة (١٢٠,٠٠٠) شيكل، وادعى الطاعن أن الكمبيالة سُـلِّـمَت على بياض وتم تعديل بياناتها لاحقاً بشكل غير قانوني، بينما أكد الطرف الآخر أنها حررت لضمان مبالغ مستحقة. المحكمة العليا رفضت الطعن، وأيدت حكم الاستئناف الذي قضى بصحة الكمبيالة واعتبارها سنداً تجارياً قانونياً.

^{١٦} القضية ٢٠٢٠/٦٨٥، المنظورة أمام محكمة استئناف القدس في رام الله بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠٢٠، تتعلق باستئناف على قرار قاضي تنفيذ رفض طلب تسديد في دعوى تنفيذية. استند المستأنف إلى وجود أخطاء شكلية في الكمبيالة، منها غياب بعض البيانات الإلزامية وخطأ في اسم الجد. قررت المحكمة أن الكمبيالة تستوفي شروطها القانونية وأن الخطأ المذكور غير جوهري، مؤكدة أن الإخطار التنفيذي يغني عن الاحتجاج المطلوب قانوناً، وقررت رد الاستئناف موضوعاً وإعادة الأوراق لمتابعة التنفيذ.

^{١٧} وأما مشروع قانون التجارة الفلسطيني فقد بيّن أنه في حال كان سند الأمر خالي من بيان مكان الوفاء اعتبر مكان إنشائه مكاناً للوفاء به وفق المادة (٢٠٢/٣).

^{١٨} أمّا مشروع قانون التجارة الفلسطيني فقد نص في المادة (٥٠٧/أ) على أنه في حال كان الشيك خالي من بيان مكان الوفاء اعتبر مستحق الوفاء في المكان الذي يوجد به المركز الرئيسي للمصرف المسحوب عليه.

^{١٩} يبيّن نص المادة (٣/٤١١) من مشروع قانون التجارة الفلسطيني أنه إذا كانت الكمبيالة خالية من بيان مكان الإنشاء اعتبرت منشأة في المكان المبين بجانب اسم الساحب وتوقيعه.

^{٢٠} وفق نص المادة (٣/٥٠٢) من مشروع قانون التجارة الفلسطيني والتي تبين أنه إذا كان سند الأمر خالي من بيان مكان إنشائه اعتبر منشأ في المكان المبين بجانب اسم المحرر.

^{٢١} أما مشروع قانون التجارة الفلسطيني فقد اعتبر الورقة التجارية سواء كانت كمبيالة، أو سند الأمر أو الشيك باطلة إذا خلت من بيان تاريخ الإنشاء، حيث لم يرد تاريخ الإنشاء من بين الاستثناءات التي ذكرها المشروع وهذا واضح من نص المادة (٤١١) الخاصة بالكمبيالة والمادة (٥٠٢) الخاصة بسند الأمر والمادة (٥٠٧) الخاصة بالشيك.

^{٢٢} أما مشروع قانون التجارة الفلسطيني فقد اعتبر الكمبيالة إذا خلت من كلمة كمبيالة أو ذكر كلمة أخرى غير كمبيالة باطلة، وكذلك الحال بالنسبة لسند الأمر، فإذا خلا من كلمة سند الأمر أو أي عبارة تفيد هذا المعنى فإنه يكون باطل كسند الأمر، وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للشيك فإذا كان خالي من كلمة شيك فإنه يكون باطلاً كشيك، واشترط مشروع القانون أن يكون تحرير الشيك على نماذج صادرة من قبل البنك المسحوب عليه، فيكون بذلك قد قطع الطريق أمام إبطال الشيك.

^{٢٣} أنظر القضية رقم 2023/311 المنعقدة في المحكمة العليا/محكمة النقض برام الله بتاريخ ١٧-٠١-٢٠٢٤.

^{٢٤} ولكن عالج هذه الحالة قانون جنيف الموحد وذلك في المادة ١٠، حيث نصت: "إذا كان سند السحب ناقص عند إصداره وأكمل بصورة مخالفة للاتفاقات الجارية بهذا الشأن فأن عدم مراعاة هذه الاتفاقات لا يمكن التمسك بها على الحامل إلا إذا كان قد اكتسب سند السحب بسوء نية أو ارتكب في اكتسابه خطأ جسيم".

^{٢٥} تقابلها المادة ٤٩٨ من مشروع قانون التجارة الفلسطيني والتي تنص "إذا وقع تحريض في متن الكمبيالة. التزم الموقعون اللاحقون لهذا التحريض بما ورد في المتن المحرف، أما الموقعون السابقون فيلتزمون بما ورد في المتن الأصلي، وبالنسبة لتحريض لسند الأمر فإنه تنطبق عليه أحكام المادة وبالنسبة لتحريض الشيك أنظر نص المادة ٢١٣ من قانون التجارة الأردني والتي تقابلها نص المادة ٥٦٣ من مشروع قانون التجارة الفلسطيني.